صيغ التمريض وقواعد إستعمالها عند المحدثين

الدكتور

إبراهيم طه حمودي

The ways of Nurseing and their rules for using according to moderns

By:

Ibraheem Taha Hamadi

١- Nurseing in language has many meanings: weakness in order, and weakness in other ways.

٢- In idioms, Moderns say something in weakness and in topics.

٣- Nurseing and medical ways come near according to understanding and come far according to use.

٤- The mark of nurseing to moderns is to put a line over the speech as (ص) it comes like this this (صـ) .

٥- Moderns have ways which don't have hearing and don't show relations, they are pronunciations depended on un knknown

٦- Nurseing has the earliest findingin Al- hadeeth. The moderns especially those who are genious put those ways in their classifications. As Al- fmam Al-Baghdad, discovered by Al- Emam Ibin Hasar in his explaintion to Al-Bukhari.

٧- These ways have certain rules and devised ones which have three parts depended on their relations with Al- Hadeeth (topic and relation) or shortened depended on Al- Hadeeth.

٨- The moderns use these ways means lightness and without length.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمـــــة

لم تزل الشريعة الإسلامية مصونة من كل من يحاول المساس بها والعبث في أصـــولها تلميحاً أو تصريحاً لتعهد الله تعالى بذلك، فكان أن قيّض الله تعالى العلماء ليحملو لواء الـــدفاع عنها، ورد زيف المبطلين، وانتحال الغالين، وشبهات الملحدين كما قال الصادق الأمـــين ﷺ : ((يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويـــل الجاهلين))، فلم يزل علماء الإسلام يدفعون عن السنة الطاهرة كل شبهة، ويدحضون صيحات المغرضين من المنتسبين إلى الإسلام جهلاً منهم بحقيقته وسلامة مصادره، أو عامدين ممـــن اندسوا في الأمة حقداً وحسداً لزوال ممالكهم ودولهم، لهذا شمروا عن سواعدهم للـــدفاع عـــن الشريعة عامة والسنة الطاهرة خاصة، فخدموها خدمةًجليلةً تشهد لهـــا الأجيـــال علـــى مـــر الاعصار وفي مختلف الأمصار لهذا ارتأينا أن يكون هذا البحث إضافة جديدة إلى ذلك الجهـــد العظيم الذي بذلوه في خدمة سنة الحبيب المصطفى ﷺ ، لذا جاء عنوان بحثنا هذا موسوماً بـــ **((صيَّغ التمريض وقواعدُ استعمالها عند المحـــدثين))**، إذ أن هذه الصيَّغ كانت ولا تزال محط أنظارنا منذ السنين الأولى للدراسة، فلم تزيدنا هذه الصـــيَّغ إلا كونهـــا تـــدول علـــى الـــوهن والضعف في الحديث، إضافة إلى الأقوال الصريحة للنقاد في تضعيف الحديث من جهة إسناده أو متنه وما احتواه من ألفاظ.

أقول: لم نستطيع أن نقف في تلك المرحلة علـــى الأســـباب التـــي دعـــت المحـــدثين لأستعمالها، لأننا مررنا فيها على عجُالة، وكيف تبلورت تلك الأسباب عند المحـــدثين لتكـــون قواعد أساس اعتمدوها في إعداد إسفارهم في الحديث، وان لم يصرحوا بهـــا ولكـــن المـــنهج العلمي الدقيق والأساليب الفنية المبتكرة في الصناعة الحديثية هي التي كشفت النقاب عنها، فقد لمسنا الفارق بين هذه الصيَّغ من خلال ألفاظها وقوة مبناها اللغوي، وان وجـــد خـــلاف بـــين المحدثين في بعضها من حيث دلالته على السماع والاتصال من عدمه، لهذا جاءت هذه الألفاظ او صيَّغ التمريض لتكون موضوعاً لبحثنا هذا. وبحمد الله تعالى وتوفيقه ومن خلال تنقلنا فـــي بطون مصنفات الحديث، وبعد إطالة النظر في دقة مسالك المحدثين التي انتهجوها فـــي تلـــك المصنفات، استطعنا أن نصوغ تلك القواعد صياغة دقيقة تتلائم ولأسباب التي وقفـــت دافعـــاً، لاستعمال تلك الصيَّغ في مصنفاتهم، ولتكون إضافة علمية جديدة لمائدة العلم وأهلـــه، وخدمـــةً

منا نتشرف بها للسنة النبوية الطاهرة، لذا جاء هذا البحث مشتملاً بعد هذه المقدمة على مبحثين وعدة مطالب وعلى النحو الآتي:

المبحث الأول: **التمريض في اللغة والاصطلاح وعلامتهُ وصيَّغهُ، والخلاف الحاصل بين صيغتي ((عَنْ، وقال)) في دلالتهما على السماع والاتصال من عدمه**.

المطلب الأول: التمريض في اللغة والاصطلاح.

المطلب الثاني: علامتهُ عند المحدثين.

المطلب الثالث: صيَّغهُ في الحديث.

المطلب الرابع: تحقيق القول في الخلاف الحاصل بين صيغتي ((عَنْ ، وقال)) في دلالتهما على السماع والاتصال من عدمه.

المبحث الثاني: **قواعد استعمال صيَّغ التمريض عند المحدثين**.

ثم انتهينا بعد هذا بالخاتمة التي ضمت أهم النتائج التي خلُصنا إليها في هذا البحث، وتلتها آخراً قائمة المصادر والمراجع التي كانت لنا عوناً وموردا في بحثنا هذا، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا وحبيبنا محمداً الصادق الأمين وعلى آله وأصحابه وأتباعه حملة هذا الدين.

المبحث الأول: التمريض في اللغة والاصطلاح وعلامتهُ وصيَّغهُ والخلاف الحاصل بين صيغتي ((عَنْ، وقال)) في دلالتهما على السماع من عدمهِ.

المطلب الأول: التمريض في اللغة والاصطلاح.

التمريض في اللغة:- وهو مصدر الفعل ((مرَّض)) بتشديد الراء والمعنى : التوهين[1]، وهو يدل على السُّقْم، وقولنا: أَمْرَضَهُ الله، ومرضه تمريضاً: أي قام عليه في مرضه، ومنه التمارض: وهو أن يرى من نفسه المرض وليس به مرض[2]، والتمريض في الأمر: التضجيع فيه، والضجع، أي الوهن والضعف في الأمر[3]، وغيرها من المعاني التي يدل عليه لفظ التمريض.

---

(١) ينظر معجم مصطلحات الحديث النبوي، للدكتور ــ رشيد عبد الرحمن العبيدي ــ سلسلة الدراسات الإسلامية المعاصرة، مطبعة ديوان الوقف السني ــ مركز البحوث والدراسات الإسلامية، لسنة (١٤٢٧هـ ــ ٢٠٠٦م) ، (ص٩٠).

(٢) ينظر مختار الصحاح، تأليف محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي (ت ٦٦٦هـ)، دار الرسالة ــ الكويت ، لسنة (١٤٠٣هـ ــ ١٩٨٣م)، (ص٦٢١) مادة (مرض).

(٣) ينظر لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الافريقي المصري، (ت ٧١١هـ)، ط١، دار صادر ــ بيروت،د.ت، (٧/ ٢٣١ ــ ٢٣٣)، مادة (مرض).

التمريض في الاصطلاح: بعد تفحصنا لأغلب المصنفات التي أشارة إلى مصطلح التمريض، لم نجد من المصنفين من حصر مفهوم التمريض في حدٍ معين بل أشارة مجمل هذه الأقوال إلى فعل المحدثين والنقاد عند استخدامهم لهذه الصيَّغ عند إيرادهم لأحاديث مشكوك في صحتها، من جهد الإسناد، أو تسرب إليها الضعف، أو احتمالها، الكذب، أو الوضع، عندهم، لذا وبعد التفحص الدقيق لهذه الإشارات يمكن أن نصيغ مفهوماً لمصطلح التمريض يوضح مراد المحدثين رحمهم الله تعالى منه، فنقول:

التمريض: ((وهو أن يروي الراوي حديثاً عن النبي ﷺ مشكوك في صحته من جهة لإسناد المتعلق بأحوال رجاله من حيث العدالة والضبط والإتقان، أو متنه وذلك لتضمنه اختلالاً واختلافاً في اللفظ أو المعنى، مما يحتمل الكذب أو الوضع أو تسرب الضعف إليه فيُأتى به بصيَّغةٍ تدل على مرضهِ وضعفه ببناء الفعل المجهول نحو: يُقال ، قيل، رُوي، حُكي، ذُكر، ..... الخ))[1]. ويظهر لنا مما تقدم أن حد التمريض في الاصطلاح قد تضمن معنى الضعف والوهن في الحديث، وهذا ما يناسب معناه في اللغة التي تؤكد أن معناه يدور حول معاني السقم والوهن والمرض في الأمر، وهذه هي المناسبة بين حديه.

المطلب الثاني : علامته عند المحدثين

ونريد بالعلامة هنا الرمز الذي استخدمه المحدثين للدلالة على التمريض في الحديث، ومن المعلوم أن مصطلح التمريض قريب من مصطلح التضبيب أو هما يحتملان نفس المعنى[2]، غير أن التضبيب يفترق عن التمريض، بان الأول استعمله العلماء للدلالة على الكلام الذي صح وروده من جهة النقل أي سنده، غير انه فاسد أو مختل لفظاً أو معنى[3]، وأما الثاني فيستعمل للدلالة على الكلام الذي لم يصح نقلاً، كضعف رواتِه من حيث العدالة والضبط والإتقان، وكذلك إذا كان مختلاً ومختلفاً من حيث اللفظ والمعنى وهذا ما يتعلق بالمتن لهذا يعتبر مفهوم التمريض أعم من التضبيب من هذه الناحية، لذا فالأمر الذي استعمله

---

(١) ينظر المصادر التي تم استنتاج هذا المفهوم منها بتصرف مثل: معجم مصطلحات الحديث النبوي (ص٩٠) ، وتغليق التعليق على صحيح البخاري، للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق سعيد عبد الرحمن القزقي، لسنة (١٤٠٥هـ) ، (٢/٧-٩) ، المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، محمد بن ابراهيم بن جماعة (ت ٦٣٩هـ)، ط٢، تحقيق – الدكتور محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار المعرفة –دمشق ، لسنة (١٤٠٦هـ) ، (ص٩٥ ــ ٩٦)، وتدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، للامام السيوطي (ت ٩١١هـ) ،ط١، تحقيق ــ عبد الوهاب عبد اللطيف ، مكتبة الرياض الحديثـ الرياض، د.ت، (٢/٨٢ــ ٨٣).

(٢) ينظر تدريب الراوي، (٢/٨٢)، ومعجم مصطلحات الحديث النبوي (ص٩٠).

(٣) ينظر تدريب الراوي، (٢/٨٢)، معجم مصطلحات الحديث النبوي(٨٤-٩٠).

المحدثين للدلالة عليه هو الذي بينه الإمام السيوطي (ت٩١١هـ) بقوله: ((والتضبيب ويسمى أيضاً التمريض، أن يمد على الكلمة خط أوله كالصاد هكذا(ص)..))"[١]، أي يرسم رمزه على النحو التالي: ((صـ)) خط أوله كحرف الصاد[٢]، كما هو ظاهر في الكلام الذي صرح به الإمام السيوطي ــ رحمه الله تعالى ــ للدلالة على التمريض والله الموفق .

المطلب الثالث: صيَّغه في الحديث

بعد شروعنا في بيان معنى التمريض في اللغة والاصطلاح، لابد لنا من سبر هذه الصيَّغ، ولأجل تمام الفائدة العلمية في هذا البحث، أردنا أن نذكر صيّغ الجزم في الحديث ليكتمل الفارق بين صيغ التمريض والجزم لدى القارئ، لأجل تحقيق القول في الخلاف الحاصل في صيغتي ((قال، وعن))، من حيث التحاقها بصَيغ الجزم أو التمريض واليك تفصيل ذلك.

١- صيَّغ الجزم في الحديث: أي الصيَّغ التي تدل على السماع المباشر واللقاء والاتصال وهذه الصيَّغ هي : ((حدثنا، أخبرنا، سمعت، شافت، سمع، قال لنا، ذكر لنا فلان، أنبأنا))[٣]، وغيرها من الصيَّغ التي تدل على الجزم بصحة تلقي الحديث راوٍ عن راوٍ عمن فوقه من غير انقطاع في سنده إلى منتهاه أي قول أو فعل أو تقرير النبي ﷺ ومن المعلوم أن هذه الصيَّغ فيها تفصيل من حيث تقديم وتأخير بعضها على بعض عند علماء الحديث بحسب قوة دلالتها على السماع والتلقي، لا يسع المكان لذكره، ولكونها ليست موضوع بحثنا، إذ يمكن الرجوع إليها في بطون مصنفات المصطلح لأجل اكتمال صورتها لدى مهتميه وطلابه[٤].

---

(١) ينظر تدريب الراوي، (٢/٨٢-٨٣).

(٢) ينظر معجم مصطلحات الحديث النبوي، (ص٨٤، ١٣٢).

(٣) ينظر تغليق التعليق (٢/٧-٩)، اختصار علوم الحديث، لعماد الدين ابو الفداء بن كثير (ت ٧٧٤هـ)، وقد طبع مع شرحه الباعث الحثيث، تأليف ــ احمد محمد شاكر، دار الفكر للنشر والتوزيع ــ بيروت ، د.ت، (ص١٧) ، وتيسير مصطلح الحديث ، للدكتور ــ محمود الطحان ، ط٦، نشر وتوزيع دار التراث ــ الكويت، لسنة (١٤٠٤هـ ــ ١٩٨٤م)، (ص٧٠)، واصول الحديث علومه ومصطلحه ن للدكتور ــ محمد عجاج الخطيب، ط١٠، دار المعارف ــ دمشق، لسنة (١٤٠٨هـ ــ ١٩٨٨م)، (ص٢٤٨ ــ ٢٥٠)، وعجم مصطلحات الحديث النبوي، (ص٩٠، ٣٢٢).

(٤) ينظر أصول الحديث، (ص٢٤٨ ــ ٢٥٠).

٢- صيَّغ التمريض في الحديث: وهي ((قِيل ، يُقال، رُوي عن، يُروى، يُذكر، ذُكر، سُمع، حُكي، ...))[١]، وهذه الصيَّغ لا تقتضي السماع المباشر ولا تدل على الاتصال وهذا ما يسمى صيَّغ التمريض لدى المحدثين.

المطلب الرابع: تحقيق القول في الخلاف الحاصل بين صيغتي "قال، وعن" في دلالتهما على السماع والاتصال من عدمه.

بعد أن وقفنا على صيَّغ الجزم والتمريض التي استخدمها المحدثين للدلالة على السماع من عدمه في رواية الحديث، والذي يؤكد بالتالي الاتصال في السند أو الانقطاع فيه قد يسأل سائل عن سبب عرض هذا الخلاف الحاصل بين صيغتي ((قال، وعن)) بين المحدثين ــ رحمهم الله تعالى ــ وقد يثار عنده الفضول لمعرفة الرابط بين هاتين الصيغتين وصيَّغ التمريض التي يدور حولها بحثنا هذا.

أقول: أن الغاية من سبر صيَّغ الجزم والتمريض هو إيجاد الفارق بين ما دل على الصحة والسماع والاتصال من عدمه في الحديث، فصيَّغ الجزم تدل على صحة الحديث وصحة سماعه من قبل رواته واحد عن واحد إلى منتهاه وبالتالي يؤدي إلى تحقيق صفة الأتصال في السند التي هي من أهم ركائز صحة الحديث عند نقاده والمشتغلين في تمييز صحيحه عن سقيمه، فكل ما دل على نفي السماع والأتصال عندهم جاءوا به بصيغ تدل على ضعفه لديهم بصيغ أطلقوا عليها صيغ التمريض، لذا إذا ما ثبت من خلال عرض الخلاف الحاصل بين صيغتي (قال،عن)، على عدم دلالة أحدهما على السماع والاتصال وجب علينا ألحاقها بصيغ التمريض التي تدل على ضعف الحديث، وقبل الشروع في عرض هذا الخلاف الحاصل بين العلماء بين صيغتي ((قال)) و ((عن))، لابد لنا من تسليط الضوء في بادئ الأمر على الخلاف الحاصل بين المحدثين في لفظة ((عن))، كي يقودنا الرأي الراجح من هذا الخلاف الحاصل فيها، إلى الوقوف بدقة على ما يترجح من اقوال العلماء في صيغتي ((قال)) و ((قعن))، إذا ما دلتا على السماع والاتصال من عدمه، واليك في بداية الامر المراد من صيغة ((عن)) عند أهل المصطلح ثم عرض الخلاف الحاصل فيها، ومن ثم الولوج منها لبيان آراء العلماء في صيغتي ((قال)) و((عن))، واليك تفصيل ذلك بشرء من التصرف.

١- **العنعنة في اللغة:** هي اسم مفعول من ((عَنْعَنَ))، بمعنى قول الراوي ((عَنْ، عَنْ)).

٢- **وفي الاصطلاح:** هو الإسناد الذي فيه ((فلان عن فلان))[١].وقد اختلف المحدثون في هذه الصيغة ((عَنْ))، هل تفيد الاتصال وبالتالي السماع ام لا على قولين:

---

(١) ينظر تغليق التعليق (٢/٧-٩)، واختصار علوم الحديث بشرحه الباعث الحثيث (ص١٧)، وأصول الحديث (ص٢٤٨ــ٢٥٠، ومعجم مصطلحات الحديث النبوي (ص٩٠، ٣٢٢).

الاول: قالوا هي اي الاسناد الذي احتوى صيغة ((فلان عن فلان)) من قبيل المرسل والمنقطع حتى يتبين اتصاله بغيره.

الثاني: قولهم هو من قبيل المتصل بشرط ان يكون الذي نسبت اليه العنعنة قد ثبتت ملاقاة بعضهم بعضاً، مع برائتهم من وصمة التدليس، فحينئذ تحمل هذه الصيغة في الاسناد على الاتصال، الا ان يظهر فيه خلاف ذلك .

وهذا ما عليه الجمهور من ائمة الحديث والفقه والأصول، وهو الصحيح.[٢] فيتضح لنا مما ذكر ان هذه الصيغة ((عن)) تفيد الاتصال اذا كان المعنعن غير متهم بالتدليس، وليس منهم، اذ ان هذه الصيغة اشتهرت لدى المدلسين، لذا اشترطوا عدم اتهام المعنعن بوصمة التدليس لتُحمل ((عَنْ))، عندهم على الاتصال[٣]، وهذا ما نراه راجحاً في هذا الموضع، اي دلالة ((عَنْ)) على الاتصال بشرط عدم اتهام المعنعن بالتدليس، وامكانية القاء بين المعنعن والمعَنعن عنه. فاذا ما افاده هذه الصيغة ((عَنْ)) السماع والاتصال، فانها تفيد الصحة وامكن اعتبارها من صيغ الجزم وخروجها من تهمة التمريض، وبالتالي يعضد هذا ما سنعرضه من خلاف حاصل بين العلماء بين صيغتي ((قال)) و((عن))، في دلالتها على الاتصال والسماع والصحة من عدمها، واليك تفصيل ذلك.

١- ما ذهب اليه الشيخ ابو عمرو بن الصلاح (ت٦٤٣هـ) بقوله: ((ان حكم قال، حكم عنه، وان ذلك محمول على الاتصال))[٤]، اي ان صيغة ((قال)) تفيد الاتصال حكمها في ذلك حكم ((عَنْ)) التي فصلنا القول فيها، بكونها تفيد الاتصال اذا ما خلا المعنعِن من تهمة التدليس، وثبوت اللقاء بين من عنعن وبين المعنعن عنه.

---

(١) ينظر علوم الحديث، لابن صلاح (ت٦٤٣هـ) ط٣، تحقيق- نور الدين عتر، دار الفكر-بيروت، لسنة (١٤٠٤هـ-١٩٨٤م) ، (ص٦١)، والاقتراح في بيان الاصطلاح وما اضيف الى ذلك من الاحاديث المعدودة من الصحاح، تأليف-ابن دقيق العيد، تحقيق الدكتور-قحطان عبدالرحمن الدوري، مطبعة الارشاد-بغداد، سلسلة احياء التراث الاسلامي رقم(٦١)، لسنة (١٤٠٢هـ-١٩٨٢)، (ص٢٠٦)، وشرح التبصرة والتذكرة، للحافظ العراقي(ت٨٠٦هـ)، تعليق وتقديم-محمد بن الحسين العراقي الحسيني،= =المطبعة الجديدة، فاس، العدد (٦٤)، لسنة (١٣٥٤هـ)، (١٦٢/١). واختصار علوم الحديث، (ص٣٠)، واصول الحديث (ص٣٥٦)، وتيسير مصطلح الحديث (ص٨٦-٨٨).

(٢) ينظر تيسير مصطلح الحديث (ص٨٧)، وتيسير علوم السنة النبوية، تأليف استاذنا الدكتور- داود سلمان صالح الدليمي، ط١، سلسلة الدراسات الاسلامية المعاصرة-مطبعة ديوان الوقف السني-مركز البحوث والدراسات الاسلامية لسنة (١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م)، (ص٢٦٢-٢٦٣).

(٣) ينظر تيسير علوم السنة النبوية (ص٢٦٣).

(٤) ينظر تغليق التعليق، (٨/٢) .

٢- ما ذهب اليه الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ) بقوله: ((بان لفظة قال، لا تحمل على السماع الا اذا عرف من عادة المحدث انه لا يطلقها الا فيما سمع))[١] ومراد الخطيب البغدادي من هذا ان صيغة ((قال)) لا تفيد السماع وبالتالي لا تفيد الاتصال عنده الا بشرط ان يكون المحدث لا يقول : ((قال)) الا اذا كان من عادته عدم اطلاقها الا فيما سمعه.

٣- ما اشتهر عند المتقدمين من المحدثين من ان صيغتي ((عَنْ)) و((قال)) محمولة على السماع في عرفهم، وذلك قبل ظهور التدليس، والمدلسين، الذين اشتهرت عندهم لفظة ((عن)) اصطلاحاً واستعمالاً منهم، دون لفظة ((قال)) التي لم تشتهر اصطلاحاً لهم كالفظة ((عَنْ))[٢].

والذي يترجح لدينا، من عرض هذه الاقوال ان صيغة ((عَنْ)) تفيد السماع والاتصال والصحة كما مر في عرض خلاف العلماء فيها، واما فيما يخص لفظة "قال" فانها تفيد الاتصال والسماع والصحة ايضاً، بشرطين هما:

١- ان يكون من عادة الراوي عدم اطلقها الا فيما سمع.

٢- ان ينتقي عن الراوي صفة التدليس، والا فلا تحمل على السماع والاتصال وهذا امر مشترك بين ((عَنْ)) و((قال))، لهذا تفيد صيغتي ((عَنْ، قال)) الاتصال وتحمل على السماع والصحة فهما من صيغ الجزم التي تفيد الصحة والقوة في الرواية، فتنتقي عنهما صفة التمريض بحمد الله تعالى.

المبحث الثاني: قواعد استعمال صيَّغ التمريض عند المحدثين

لا بد لنا وقبل الخوض في بيان القواعد التي وضعها المحدثين، في تبرير اسباب استعمالهم لصيَّغ التمريض في مصنفاتهم، ان نسلط الضوء على اول النمتقدمين من المحدثين الذين إشارة مناهجهم في تصنيف اسفارهم في الحديث رواية، الى هذه القواعد التي تعتبر اساساً اعتمدوه قي تصنيفها، وكان على رأس هذا الجمع المؤمن من الجهابذة أمام اهل الصنعة، وشيخ المحدثين الامام البخاري(ت٢٥٦هـ) -رحمه الله تعالى-، اذ يعد أول من المع الى هذه القواعد التي وضعها اساساً في استخدام هذه الصيغ في جامعه الصحيح المعروف بـ((صحيح البخاري)) اذ كان هدفه من استعمالها تعليقه لاحاديث صحيحة تلقتها الامة بالقبول متصلة الاسناد من مبدائها الى منتهاها بنقل العدول الضابطين الثقات من غير شذوذ يذكر او على، فلهذه الصيغ فوائد جمة اودعها في صحيحه لا يستطيع الوقوف عليها وفهم المراد منها،

---

(١) ينظر تغليق التعليق، (٩/٢) .

(٢) ينظر تغليق التعليق، (٨/٢) .

الا من قبل الائمة النقاد، ذوي العلم والبصيرة والباع الطويل في الحديث وعلومه رواية ودراية.

أقول: لم يشر الامام البخاري الى هذه القواعد بصورة صريحة، بل تم الكشف عنها من قبل من تناول جامعه الصحيح بالعناية والاهتمام، اذ عكف الكثير من العلماء عليه وتناولوه بالشرح والتفصيل، وبيان قضاياه من حيث ضبط الالفاظ وتفسير الغريب، وبيان اختلاف الروايات، وإعراب واستنباطات فقهية وفوائده متعددة اخرى، مما يدل على علو مكانته، وعظمة منزلته بين اصول الاسلام، وكان من بين هذا الجمع الغفير الذين اعتنوا بصحيح الامام البخاري، الامام الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، في كثير من مصنفاته وعلى وجه الخصوص كتبه فتح الباري، وهدي الساري مقدمة فتح الباري، وتغليق التعليق على صحيح البخاري التي تم الاعتماد عليها من استنباط وصياغة هذه القواعد وبيان الاسباب التي وقفت دافعاً من وراء استخدام هذه الصيغ عند المحدثين، وبعد التفحص الدقيق وامعان النظر في هذه الأسباب التي تعد أساساً في مناهج المحدثين وعلى وجه الخصوص الامام البخاري وتلميذه الامام مسلم (ت٢٦١هـ) اسنطعنا سبر هذه القواعد وصياغتها صياغة دقيقة تسلط الضوء على دوافع المحدثين وأسبابهم التي دعتهم الى اعتمادها، فوجدنا ان هذه القواعد منقسمة الى ثلاث أقسام منها ما هو متعلق بالحديث بصورة عامة سنداً ومتناً، ومنها ما هو مختصر على السند او المتن، مع دعمنا لهذه القواعد بأدلة من الحديث الشريف لاجل الوقوف على فحوى هذه القواعد . لإتمام الفائدة العلمية منها، واليك تفصيل ذلك فنقول:

القسم الاول: قواعد تتعلق باستخدام صيّغ التمريض في الحديث بشكل عام سنداً ومتناً معاً.

وهذا النوع من القواعد استخدمه المحدثين، لفوائد جمة منها التخفيف على القارئ وتجنب الإطالة في مصنفاتهم وبطرق فنية مبتكرة تدل على دقة هؤلاء العلماء الافذاذ وطول باعهم وعلو منزلتهم في هذا المجال من العلوم، وهذه القواعد التي تعلقت بالحديث جملة واحدة سنداً ومتناً كان الضابط لها عند المحدثين امرين هما: اختصار الحديث، وروايته بالمعنى، دعتهم الى تعليقها بصيّغ التمريض واليك بيان ذلك مدعوماً بالامثلة التطبيقية.

١- **الاختصار:** اي اختصار الحديث، وذلك باقتصارهم على بعض السند، او المتن، ولا تخفى على اهل العلم الفائدة المرجوة من ذلك وهي التخفيف وعدم الاطالة.

مثاله: الحديث: ((ويذكر عن أبي موسى، قال: كنا نتناوب النبي ﷺ عند صلاة العشاء، فاعتم بها.. الحديث))[1]، إذ نرى إن هذا الحديث قد علق بصيغة التمريض ((ويُذكر)) بالرغم من صحته من جهة الاسناد، اذ جاء موصولاً من عدة طرق اصحها ما كان على شرط الإمام البخاري بقوله: ((حدثنا محمد بن العلاء قال: اخبرنا أبو أسامة عن بُرَيد عن أبي بُردة عن أبي قال: كنت أنا وأصحابي الذين قدموا معي نزولاً في بقيع بطحان، والنبي ﷺ بالمدينة، فكان يتناوب النبي ﷺ عند صلاة العشاء...الحديث))[2]، فذكر الحديث بطوله، ففي الحالة الاولى تم الاقتصار على بعض السند بقوله: ((ويذكر عن أبي موسى))، وعلى بعض المتن بقوله: ((كنا نتناوب النبي ﷺ...))، لاجل اختصاره، عن طريق استعمال صيَّغة التمريض، ((ويُذكر)) ثم اسنده في موضع اخر بتمامه سنداً ومتناً، من غير تمريضه، كما في الحالة الاولى لاجل تجنب الاطالة، بطريق الاختصار باستعمال صيّغ التمريض.

٢ - رواية الحديث بالمعنى:

من المعلوم ان رواية الحديث بالمعنى من المسائل الخلافية بين العلماء، فمنهم من أجازها اذا كان راوي الحديث عالماً بلغات العرب ووجوه خطابها، ذو بصيرةٍ بالمعاني والفقه، ومحيطاً بما يحيل المعنى وما لايحيله، واما اذا كان غير ذلك، فلا تجوز روايته اي الحديث بالمعنى، عند البعض الآخر، من العلماء[3]، ولعل هذا الخلاف في رواية الحديث بالمعنى هو الذي حمل بعض المحدثين على استخدام صيَّغ التمريض، إذا ما أراد رواية الحديث بالمعنى لتجنب الإطالة ولقصد الاختصار، على الرغم من إحاطتهم التامة بلغات العرب وأساليبها، وذوا بصيرة ثاقبة بالمعنى ودراية واسعة بما يحيل تلك المعاني عن مقاصدها وما لا يحيلها، ولكن جاء استخدامهم لهذه الصيّغ للدلالة على المنهاج العلمي الدقيق الذي اتبعوه في مصنفاتهم بأسليب فنية مبتكرة واليك توضيح ذلك.

مثاله: قوله: ((ويذكر ان عمرو بن العاص أجنب في ليلة باردةٍ فتيمم، وتلا: (ولا تقتلوا انفسكم إن الله كان بكم رحيماً، فذكر للنبي ﷺ فلم يعنف...))[4]، هذا الحديث أورده الإمام البخاري بمعناه، إذ ان للحديث تفصيل لذا نراه قد علقه بصيغة التمريض ((ويذكر)) لانه لم

---

(١) ينظر صحيح البخاري، لابي عبدالله محمد بن اسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ) ، ط٣، تحقيق- الدكتور- مصطفى ديب البغا-دار ابن كثير- اليمامة، لسنة(١٤٠٧هـ-١٩٨٧م)، (٢٠٦/١)، كتاب الصلاة- باب ذكر العشاء والعتمة.

(٢) ينظر صحيح البخاري (٢٠٧/١) ، كتاب الصلاة- باب فضل العشاء، بالرقم (٥٤٢).

(٣) ينظر اصول الحديث (ص٢٥١-٢٥٢)

(٤) ينظر صحيح البخاري (١٣٢/١)، كتاب التيمم-باب اذا خاف الجنب على نفسه المرض او الموت او خاف العطش تيمم.

يتطرق الى جميع اسناده وكذلك جاء بمعنى الرواية التي جاءت من طرقٍ اخرى، وهي حادثة مشهورة حدثت لعمرو بن العاص ﷺ في غزوة ذات السلاسل، التي أمَره النبي ﷺ قائداً عليها[1]، وهنا الحديث كما قلنا جاء من عدة طرق، منها، ما اخرجه أبو داود (ت٢٧٥هـ) من طريق يحيى بن أيوب عن يزيد بن أبي حبيب عن عمران بن أبي انس عن عبدالرحمن بن جبير عن عمرو بن العاص قال:((احتلمتُ في ليلة باردة في غزوة ذات السلاسل فأشفقت أن اغتسل فتيممت ثم صليت بأصحابي الصبح فذكروا ذلك للنبي ﷺ فقال: يا عمرو صليت بأصحابك وانت جنب، فاخبرته بالذي منعني من الاغتسال، رجاء إني سمعت الله يقول: "ولا تقتلوا أنفسكم ان الله كان بكم رحيما، فضحك رسول الله ﷺ ولم يقل شيئاً))[2]، إذ رويت هذه الحادثة من طرق اخرى[3]،لكن إيرادها بالمعنى بالاقتصار على بعض السند ورواية المتن بالمعنى، كان داعياً الى استعمال صيَّغ التمريض، لأجل الاختصار وعدم الاطالة، وهي بلا شك قاعدة مبتكرة إنتهجها المحدثين في صناعة مصنفاتهم، من خلال إبداعها بين ثنايا تلك الاسفار في الحديث وعلومه المختلفة.

القسم الثاني: قواعد تعلق باستخدام صيَّغ التمريض في الحديث من جهة الاسناد دون المتن.

وأما هذا القسم فهو متعلق بقواعد تخص الصناعة الاسنادية عند المحدثين، ليس لها علاقة بمتن الحديث، إذ سلك المحدثين فيها مسالك مبتكرة للدلالة على ضعف الاسناد عندهم، إذا ما احتوى ذلك الاسناد على راوٍ فيه مقال من حيث الضبط والإتقان، دون العدالة، او قد يكون ذلك الاسناد مخالفاً لاحد الشروط التي اشترطوها لقبول الحديث، لان جمعهم للحديث الصحيح كان قائماً على هذه الشروط والتي مثلت اعلى درجات الصحة التي يجب توافرها في الحديث للاخذ به، فاذا ما وجد خلل في اسناد ما من حيث الضبط والاتقان المتعلق باحوال رجاله او ان احدهم لم يرتقى الى درجة اصحاب الصحاح من الرواة، او غيرها من القوادح

---

(١) ينظر صحيح البخاري (١٣٣٩/٣)، كتاب المغازي- باب قول النبي ﷺ لو كنت متخذاً خليلاً لأتخذت ابي بكر خليلاً، بالرقم (٣٤٦٢) ، وصحيح مسلم، للامام مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت٢٦١هـ تحقيق- محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي- بيروت، (١٨٥٦/٤)، كتاب فضائل الصحابة، بالرقم (٢٣٨٤.)

(٢) بنظر سنن أبي داود، سليمان بن الاشعث ابو داود السجستاني (ت٢٧٥هـ)، تحقيق –محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر- دمشق، (٩٢/١)، باب اذا خاف الجنب البرد أيتيمم، بالرقم (٣٣٤).

(٣) ينظر مصنف عبدالرزاق، لابي بكر عبدالرزاق بن همام الصنعاني (ت٢١١هـ) ، ط٢، تحقيق- حبيب الرحمن الاعظمي، المكتب الاسلامي- بيروت، لسنة (١٤٠٣هـ)، (٤٥٢/٥-٤٥٤)، وسنن أبي داود(٩٢/١)، بالرقم (٣٣٥).

التي تقدح في صحة الحديث، كل ذلك عبروا عنه باستخدام تلك الصيَّغ للدلالة على ضعفه من حيث السند، او صرحوا بعدم صحته اضافة الى استخدام التمريض اذا ما كان ذلك الحديث شديد الضعف عندهم ولا عاضد له للدلالة على انحطاط رتبته واليك عرض ذلك بشيء من التفصيل.

ان خير من استخدم صيَّغ التمريض من المتقدمين هو الامام البخاري الذي وضع اساساً في جامعة الصحيح لاستخدام تلك الصيَّغ في تمريض الاحاديث التي جاءت فاقدة لشرط من شروط الصحة التي يجب توفرها في الاسناد من حيث الاتصال وتمام العدالة والضبط والاتقان فيما يخص الرواة وخلوه من الشذوذ والعلة، وقد يكون ذلك الحديث صحيحاً من حيث شروط الصحة ولكنه مخالف للشروط التي وضعها الائمة النقاد كشرط لقبول الحديث عندهم، فقد يكون الحديث موافقاً لشروط احدهم ولكنه مخالفاً لشروط غيره، واليك تفصيل ذلك.

١ - تمريض الحديث الصحيح: المخالف لشرط احد المحدثين التي وضعوها لقبوله.

والمراد ان المتقدمين من المحدثين كالامام البخاري ومسلم وقد وضعوا شروطاً اشترطوها لصحة الحديث وقبوله عندهم، فمنهم من تشدد في هذه الشروط كاشتراط المعاصرة بين الراوي والمروي عنه بل اوجب ثبوت اللقاء له ولو لمرة واحدة، ومن هنا قال العلماء ان للامام البخاري شرطان: شرط المعاصرة، وشرط اللقاء، في حين ان الامام مسلماً قد اكتفى بشرط المعاصرة[١]، ومن هنا اذا ما جاء الحديث صحيحاً لكنه ليس على شرطه، اي الامام البخاري، مرضه بصيَّغ التمريض لا لضعف الحديث من جهة اسناده، ولكن لمخالفته لشرطه الذي اشترطه لقبول الحديث عنه.

مثاله: قوله: ((ويَذْكَرُ عن عبدالله بن السائب، قرأ النبي ﷺ المؤمنون في الصبح، حتى اذا ما جاء ذكرموسى وهارون، او ذكر عيسى اخذته سَعْلَةُ...الحديث))[٢]، فهذا الحديث صحيح الا ان الامام البخاري قد مرَّضه بصيَّغة التمريض "ويُذكر" وذلك لان هذا الحديث صحيح على شرط الامام مسلم[٣] اخرجه في صحيحه، لهذا لم يجزم به بل علقه بصيغة التمريض لانه ليس على شرطه في صحيحه[٤].

مثال آخر: قوله ((ويذكر عن ابي خالد حدثنا الاعمش عن الحكم ومسلم البطين وسلمة بن كهيل عن سعيد بن جبير وعطاء ومجاهد عن ابن عباس، قالت امرأة النبي ﷺ ان اختي

---

(١) ينظر اصول الحديث (٣١٢-٣١٤) .

(٢) ينظر صحيح البخاري (٢٦٨/١) ، كتاب الصلاة-باب الجمع بين السورتين في الركعة والقراءة بالخواتيم قبل سورة وبأول سورة.

(٣) ينظر صحيح مسلم (٣٣٦/١) ، كتاب الصلاة- باب القراءة في الصبح، بالرقم(٤٥٥).

(٤) ينظر صحيح البخاري (٢٦٨/١) ، بنفس الكتاب والباب.

ماتت وقال يحيى وابو معاوية عن الاعمش عن مسلم عن سعيد عن ابن عباس، قال امرأة للنبيﷺ: ان امي ماتت. وقال عبيدالله بن عمرو عن زيد بن ابي أنيسة عن الحكم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال امرأة النبي ﷺ : ان امي ماتت وعليها صوم نذر. وقال ابو حريز: حدثنا عكرمة عن ابن عباس قال امرأة للنبي ﷺ : ماتت امي وعليها صوم خَمْسَةَ عَشَرَ يوماً))[1]، علق هذا الحديث بصيغة التمريض ((ويذكر)) على الرغم من ان رجال اسناده رجال الصحيح الا انه مرَّضَ من هذا الطريق الذي انفرد به ابي خالد وهو سليمان بن حيان الاحمر بهذا السياق عن الاعمش- رحمه الله تعالى- وقد تم تمريض هذا الحديث عند الامام البخاري لامرين هما:

أ- تفرد ابي خالد سليمان بن حيان الاحمر بهذا السياق للحديث عن الاعمش مما خالف فيه الحفاظ من اصحاب الاعمش، بالرغم من ان رجاله رجال الصحيح.

ب- الاختلاف الكثير الحاصل في اسناده بين اصحاب الاعمش وكذلك الاختلاف الحاصل في السائل هل هو رجل ام امرأة، وفي المسؤول عنه هل هو أماً أم اختاً وفي مدة الصوم هل هي شهرين متتابعين ام شهراً ام خمسة عشر يوماً. لهذا كله جاء هذا الحديث معلقاً بصيغة التمريض[2]، على الرغم من هذا التمريض للحديث، للاختلاف الحاصل فيه جاء به الامام البخاري جازماً به من طريق اخر بقوله: ((حدثنا محمد بن عبدالرحيم حدثنا معاوية بن عمرو حدثنا زائدة عن الاعمش عن مسلم البطين عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ﷺقال: جاء رجل الى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله، ان امي ماتت وعليها صوم شهر.. الحديث))[3].

٢ - تمريض الحديث الحسن الإسناد:

أي ان رجال اسناده لم يرتقوا الى درجة رجال الصحيح من حيث الضبط والاتقان دون العدالة، فاذا ما وجد في طريق احد الاحاديث راوٍ لم يرتقي الى درجة رجال الصحيح من حيث الضبط والاتقان لعلة فيه، تم تمريض الحديث للدلالة على الضعف فيه، بعد سبر احوال رجاله جرحاً وتعديلاً، فقد يكون ذلك الراوي ثقةً، على شرط احد ائمة الحديث، ولكنه ليس على شرط الاخر لهذا مُرَّضَ للتدليل على ذلك.

---

(١) ينظر صحيح البخاري (٦٩٠/٢) ، كتاب الصوم – باب من مات وعليه صوم، وبالرقم (١٨٥٢).

(٢) ينظر فتح الباري شرح صحيح البخاري، للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق- محمد فؤاد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب، دار المعرفة- بيروت، لسنة (١٣٧٩هـ)، (١٩٥/٤).

(٣) ينظر صحيح البخاري (٦٩٠/٢) كتاب الصوم- باب من مات وعليه صومن بالرقم (١٨٥٢).

مثاله: ((ويذكر عن عثمان بن عفان ﷺ ان النبي ﷺ قال له: اذا بعت فكل، واذا ابتعت فاكتل...الحديث))[1]، فهذا الحديث قد اخرجه الامام الدارقطني (ت٣٨٥هـ) في سننه من طريق عبيد الله بن المغيرة وهو صدوق[2]، عن منقذ مولى سراقة عن عثمان ﷺ[3]، وقد وثق[4] وتابعه عليه سعيد بن المسيب، وكذلك اخرجه الامام احمد بن حنبل في مسنده[5]، الا ان في طريق اسناده ابن لصيعة[6][7]، وكذلك جاء من طؤيق عطاء عن عثمان وفيه انقطاع[8]، فنرى ان الطرق التي جاء منها هذا الحديث، قد احتوت رواةً منهم الصدوق ومنهم من وثق، لم يبلغوا درجة اصحاب الصحيح ضبطاً واتقاناً، لهذا جاء تمريضه بصيغة ((ويذكر)) اشارةً الى هذه المسألة.

٣ - تمريض الحديث الضعيف:

وهذا النوع من التمريض جاء على شكلين عند المحدثين، **الاول:** الحديث الضعيف الذي لا عاضد له، لكنه وفق للعمل به عند المحدثين، **والثاني:** الحديث الضعيف الذي لا عاضد له ولم يصح عند المحدثين ، واليك بيان ذلك.

مثال الاول: ((ويُذكر عن النبي ﷺ، انه قضى بالدين قبل الوصية ..الحديث))[9]، هذا الحديث مُرَّض بصيغة التمريض ((وَيُذكَر))عن النبي ﷺ، لكونه حديث صعيف لم يعضد بغيره لتنتفي

---

(١) ينظر صحيح البخاري (٧٤٨/٢) كتاب البيوع – باب الكيل على البائع والمعطي.

(٢) ينظر الشرح والتعديل، لابن ابي حاتم (ت٣٢٧هـ) ، ط١، دار احياء التراث العربي- بيروت، لسنة (١٣١٧هـ-١٩٥٢م)، (٣٣٣/٥).

(٣) المصدر نفسه (٣٦٧/٨) .

(٤) سنظر سنن الدارقطني، علي بن عمر ابو الحسن الدارقطني البغدادي (ت٣٨٥هـ) ن تحقيق-السيد عبدالله هاشم يماني المدني، دار المعرفة- بيروت، لسنة (١٣٨٦هـ-١٩٦٦م)، (٨/٣)، بالرقم (٢٣).

(٥) ينظر مسند الامام احمد، للامام احمد بن حنبل الشيباني (ت٢٤١هـ) ، مؤسسة قرطبة- مصر، د.ت، (٦٢/١)، بالرقم (٤٤٤).

(٦) عبدالله بن لهيعة- قال عنه ابن معين: ليس حديثه بذاك القوي، وقال عنه النسائي: ضعيف، وقال عنه ابو زرعة وابو حاتم: امره مضطرب يكتب حديثه للاعتبار، وقال فيه الجوزجاني: لا نور على حديثه ولا ينبغي ان يحتج به، وغيرها من الاقوال الاخرى، ينظر ميزان الاعتدال في نقد الرجال للامام الذهبي (ت٧٤٨هـ) ، ط١، تحقيق- الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل احمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية-بيروت، لسنة(١٩٩٥م)، (١٦٦/٤-١٦٨)، والجرح والتعديل (١٤٥/٥-١٤٨).

(٧) ينظر مسند الامام احمد (٦٢/١) بالارقام(٤٤٤،٤٤٥).

(٨) ينظر مقدمة فتح الباري، للحافظ ابن حجر العسقلاني(ت٨٥٢هـ) ، تحقيق- محمد فؤاد عبدالباقي ومحب ومحب الدين الخطيب، دار المعرفة- بيروت، لسنة (١٣٧٩هـ)، (ص١٧٠-١٩).

(٩) ينظر صحيح البخاري (١٠١٠/٣)، كتاب الوصايا- باب تأويل قول الله تعالى: من بعد وصية يوصي بها بها او دين.

عنه صفة الضعف تم الاتيان به وتعليقه بصيغة التمريض للدلالة على ضعفه، كما اخرجه الترمذي من حديث ابي اسحاق السبيعي عن الحارث الاعور عن علي[١]. بهذا الاسناد لكن فيه فيه الحارث الاعور وهو ضعيف[٢].

مثال الثاني: ((ويذكر عن ابي هريرة رفعه: لا يتطوع الامام في مكانه. ولم يصح))[٣]، يصح))[٣]، هذا الحديث قد مرضه الامام البخاري بصيغة التمريض ((ويذكر)) لانه حديث اذا اخرجه ابو داود-رحمه الله تعالى- (ت٢٧٥هـ) من طريق ليث بن ابي سليم عن الحجاج بن عبيد عن ابراهيم بن اسماعيل عن ابي هريرة[٤] ، وليث بن ابي سليم ضعيف وشيخ شيخه لايعرف[٥]. بالاضافة الى كون الحديث في الاشارة الى ضعفه وانحطاط رتبته، بل قد يصرحوا احياناً بعدم صحته عندهم، كما فعل الامام البخاري في ايراده لهذا الحديث بصيغة التمريض الا انه تعقبه بقوله: ((ولم يصح)) في الاشارة لعدم صحته عنده، كونه حديثاً شديد الضعف لا عاضد له.

القسم الثالث: قواعد تتعلق باستخدام صيغ التمريض في الحديث من جهة المتن دون الاسناد.

وهذا القسم من القواعد التي وضعها المحدثين، تخص متون الاحاديث، من حيث ضبط الالفاظ واعرابها، وبيان الزيادة والنقصان فيها، وازالة الغموض عن المراد منها في تلك المتون التي احتوتها.

اقول: هذه القواعد تختص بالمتن، فاذا ما جاء الحديث بلفظ معين من طرق متعددة ثم جاء ذلك المتن من طريق اخر زاد فيه لفظ لم يحتويه متن ذلك الحديث من تلك الطرق الاخرى التي ورد منها، اي شذ ذلك المتن بتلك الزيادة التي احتواها بهذا الطريق عن غيره

---

(١) ينظر سنن الترمذي، محمد بن عيسى ابو عيسى الترمذي(ت٢٧٩هـ) ، تحقيق- احمد محمد شاكر واخرون، دار احياء التراث العربي-بيروت، د.ت، (٤١٦/٤) باب ما جاء في ميراث الاخوة من الاب والام.

(٢) الحارث بن عبدالله الاعور من كبار التابعين، قال عنه ابن المديني: كذاب، والدارقطني: ضعيف، والنسائي: ليس بالقوي، وقد كذبه الشعبي، ينظر المغني في الضعفاء للامام شمس الدين الذهبي (ت٧٤٨هـ) ، تحقيق-نور الدين عتر، د.ت، (١٤١/١).

(٣) ينظر صحيح البخاري (٢٩٠/١) ، كتاب الصلاة- باب مكث الامام في مصلاة بعد السلام.

(٤) ينظر سنن ابي داود(٢٦٤/١)، باب في الرجل يتطوع في مكانه الذي صلى فيه المكتوبة.

(٥) ينظر الضعفاء والمتروكين للنسائي، احمد بن شعيب النسائي (ت٣٠٣هـ) ، ط١، تحقيق-محمود ابراهيم ابراهيم زايد، دار الوعي-حلب، لسنة (١٣٦٩هـ)، (٩٠/١).

من الطرق كان ذلك داعياً للمحدثين في تمريض ذلك اللفظ للاشارة الى شذوذه، او اذا احتوى الحديث على لفظ لا يصح اطلاقه لديهم فيما يخص صفات الله تعالى، وفيما يلي ايضاح ذلك.

١ - استخدام صيغ التحريض، لتعليق متن حديث لوجود لفظ فيه شذ به عن لفظ متن نفس الحديث عند مجيئه من طرق اخرى.

مثاله: قوله ((ويذكر سمينين))[١]،هذا اللفظ تفرد به الحافظ ابو عوانة في مسنده الصحيح بقوله: ((ثنا يوسف بن سعيد ثنا حجاج بن محمد حدثني شعبة عن قتادة عن أنس قال: كان رسول الله ﷺ يضحي بكبشين املحين اقرنين سمينين، ويسمي الله ويكبر، ولقد رأيته واضعا قدميه على صفاحهما...الحديث))[٢]، اذ جاء هذا الحديث من طرق اخرى وليس فيه لفظ ((سمينين)) الذي جاء في رواية ابي عوانة، واصح هذه الطرق، ما رواه الامام البخاري من طريق ادم بن ابي اياس بقوله: ((حدثنا ادم بن ابي اياس حدثنا عبدالعزيز بن صهيب قال: سمعت انس بن مالك ﷺ قال: كان النبي ﷺ يضحي بكبشين، وانا اضحي بكبشين))[٣]، وجاء من طرق اخرى منها ما جاء من طريق قتيبة بن سعيد قوله: ((ان رسول الله ﷺ انكفأ الى كبشين اقرنين املحين، فذبحهما بيده...الحديث))[٤]، وجاء ايضاً من طريق حجاج بن منهال بلفظ: ((ان النبي ﷺ كان يضحي بكبشين املحين اقرنين، ويضع رجله على صفحتهما، ويذبحهما بيده))[٥]، وجاء ايضاً من طرق اخرى كلها لم تذكر لفظ ((سمينين))، الذي انفرد به به ابي عوانة في مسنده الصحيح، لذا مرضه الامام البخاري بهذا اللفظ بقوله: ((ويذكر سمينين))[٦] للدلالة على شذوذه عن غيره.

٢ - استخدام صيغ التمريض، لتعليق حديث احتوى متنه على لفظ يخص صفة من صفات الله تعالى توقف العلماء في اطلاقها على الله تعالى، الا بعد تأويلها.

---

(١) ينظر صحيح البخاري (٢١١١/٥) ، كتاب الاضاحي-باب في اضحية النبي ﷺ بكبسين اقرنين.

(٢) ينظر مسند ابي عوانة، لابي عوانة يعقوب بن اسحاق الاسفرايني(ت٣١٦هـ) ، ط١، تحقيق-ايمن بن عارف الدمشقي، دار المعرفة- بيروت، د.ت، (٥١/٥) بالارقام (٧٧٥٢، ٧٧٥٦).

(٣) ينظر صحيح البخاري (٢١١١/٥) كتاب الاضاحي-باب في اضحية النبي ﷺ بكبشين اقرنين، بالرقم (٥٢٣٣).

(٤) ينظر صحيح البخاري (٢١١١/٥) كتاب الاضاحي-باب في اضحية النبي ﷺ بكبشين اقرنين، بالرقم (٥٢٣٤).

(٥) المصدر نفسه (٢١١٤/٥) ، كتاب الاضاحي-باب وضع القدم على صفح الذبيحة بالرقم (٥٢٤٤).

(٦) المصدر نفسه (٢١١١/٥) .

مثالـــه: قوله: ((ويذكر عن جابر بن عبدالله بن انيس قال: سمعت رسول الله ﷺ يقــول: يحشر الله العباد فيناديهم بصوت... الحديث))[1]، فنجد ان المحدثين اذا ما اوردوا طرقــا مــن متن حديث ضم صفةً او لفظاً لا يليق اطلاقه على الله تعالى، استخدم صيغة التمريض للدلالــة والاشارة الى ذلك اللفظ الذي يتعذر اطلاقه على الله الا بعد تأويله، وهــذا مــا فعلــه الامــام البخاري بقوله: ((ويذكر)) اذا اورد هذا الحديث بصيغة التمريض، ولم يجــزم بــه لان لفــظ الصوت توقف في اطلاقه ونسبته الى الله تعالى الا بعد تأويله، هذا ما اســتطعنا ســبره مــن القواعد التي اعتمدها المحدثين في مصنفاتهم، لاستعمالهم صيغ التمريض في الحديث، وهــذا بلا شك يدل على مدى دقة اولئك الافذاذ من جهابذة الحــديث وعلومــه، وعظمــة تحــريهم واحتياطهم وإحاطتهم بكل رشادة وواردة تخص الصناعة الحديثية في عصــرهم التليــد، والله ولي التوفيق.

الخاتمـــة

لابد لنا بعد هذه الرحلة الشيقة مع انفاس الحبيب المصطفى ﷺ في رياض سنته الطاهرة ان نشرإلى اهم النتائج التي خلصنا اليها في بحثنا هذا وهي على النحو الاتي:

١- للتمريض في اللغة عدة معاني، منها التوهين او الوهن في الامر،والســقم، والضــعف وغيرها من المعاني، اما عن حده في الاصطلاح عند المحدثين في مصــنفاتهم فلــم يشيروا الى مفهوم خاص به، إذ إشارت هذه المصنفات الــى فعــل المحــدثين عنــد تمريضهم لاحاديث قد تسرب اليها الوهن والضعف من جهة الاسناد او المتن، لذا تــم اعطاء مفهوم لمصطلح التمريض التمسنا فيه جمع تلك المعاني التي اوردها المحــدثين لهذا المصطلح.

٢- ان التمريض والتضبيب يقتربان جدا من حيث المفهوم، ويفترقان عند المحــدثين مــن حيث الاستعمال، اذ يدل التضييب عندهم على الكلام الذي صح وروده من جهة النقل أي الاسناد، واما التمريض فقد جاء مفهومه اعم واوسع عند المحدثين من التضبيب إذ يدل عندهم على الكلام الذي لم يصح من جهة النقل أي الاسناد، كالضعف في احــوال بعض رجاله من حيث الضبط والاتقان، وكذلك اذا ما تسرب الاخــتلاف والاخــتلال لبعض الفاظه ومعانيه التي احتواها متن الحديث.

---

(١) المصدر نفسه (٢٧١٩/٦) ، كتاب التوحيد- باب قول الله تعالى: M¤ ¥ ¦ § ¨ © ª L .

٣- ان علامة التمريض أو رمزه الذي استعمله المحديثين للدلالة عليه هو ان يمد خط فوق الكلام الذي يراد تمريضه اوله كحرف الصاد(ص) فيكون رمزه على هذا الشكل ((صـ)).

٤- للتمريض عند المحدثين صيغ، لا تفيد عندهم السماع ولا تدل على الاتصال، وهي الفاظ تم بنائها للمجهول كـ((يُقال، حُكي، ذُكر، يُذكر، يُروى،... الخ)) دُل من خلالها على وجود الضعف والوهن في الحديث سنداً أو متناً.

٥- هناك خلاف بين المحدثين في صيغتي ((عن، قال)) في دلالتهما على السماع من عدمه وبالتالي افادة الاتصال، تم الخلاص فيه الى افادة هذه الصيغ السماع، فيما يخص ((عن)) واما ((قال)) فانها لا تدل على السماع الا اذا كان من عادة الراوي عدم اطلاقها الا فيما سمع مع عدم اتهامه وبراءته من وصمة التدليس لهذا ينتفي عن هاتين الصيغتين صفة التمريض.

٦- للتمريض نشأة متقدمة في علوم الحديث، اذ أودع المتقدمين من الجهابذة هذه الصيغ في ثنايا مصنفاتهم، وكان على رأسهم امام اهل الصنعة وشيخ المحدثين الامام البخاري، في صحيحه الجامع عنها اذ اودع فيه قواعد ومسالك فنية مبتكرة تخص استعمال هذه الصيغ عنده تم الكشف عنها من قبل جمع مبارك من العلماء الذين تناولوا جامعه بالعناية والتفصيل وضبط الالفاظ وبيان معانيها واستخراج الفوائدالجمة من هذه الاسفار، وعلى رأس هؤلاء العلماء الحافظ ابن حجر العسقلاني في شرحه على صحيح البخاري، وكذلك مقدمته على الصحيح وكتابه القيم تغليق التعليق .

٧- ان لهذه الصيغ ضوابط وقواعد مبتكرة استطعنا سبرها والوقوف عليها وصياغتها بما يتناسب وفعل المحدثين في مصنفاتهم.

٨- جاءت هذه القواعد على ثلاثة أقسام اعتماداً على نوع تعلقها بالحديث سنداً ومتناً معاً، أو اختصارها على سند الحديث أو متنه.

٩- إن الدواعي التي وقفت من وراء استخدام المحدثين لهذه الصيغ كان لأجل التخفيف وعدم الإطالة، كما أن هذه الصيغ لم تقتصر على تمريض الحديث الضعيف بل تعدى ذلك عندهم ليشمل تمريض الحديث الصحيح والحسن، لصحتهما على شرط احد الأئمة النقاد دون الآخر ومقصدنا بهذه الشروط المعاصرة وامكانية اللقاء ولو مرة واحد بين الراوي والمروي عنه.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد الصادق الامين وعلى اله واصطحابه وأتباعه أجمعين.

المصادر والمراجع

١- اختصار علوم الحديث، لعماد الدين ابو الفداءبن كثير (ت ٧٧٤هـ)، وقد طبع مع شرحه الباعث الحثيث، تأليف- أحمد محمد شاكر، دار الفكر للنشر والتوزيع- بيروت، د. ت.

٢- أصول الحديث وعلومه ومصطلحه، للدكتور- محمد عجاج الخطيب، ط١٠، دار المعارف- دمشق، لسنة (١٤٠٨هـ ١٩٨٨م).

٣- الاقتراح في بيان الاصطلاح وما أضيف الى ذلك من الاحاديث المعدودة من الصحاح، لابن دقيق العيد، تحقيق- الدكتور قحطان عبد الرحمن الدوري، مطبعة الارشاد-بغداد، سلسلة إحياء التراث الإسلامي، رقم (٦١)، لسنة (١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م).

٤- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، للامام السيوطي (ت ٩١١هـ)، ط١، تحقيق- عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الرياض الحديثة- الرياض، د.ت.

٥- تغليق التعليق على صحيح البخاري، للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق- سعيد عبد الرحمن القزقي، لسنة (١٤٠٥هـ).

٦- تيسير علوم السنة النبوية، تأليف- أستاذنا الدكتور- داود سلمان صالح الدليمي، ط١، سلسلة الدراسات الإسلامية المعاصرة، مطبعة ديوان الوقف السني، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، لسنة (١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م).

٧- تيسير مصطلح الحديث، للدكتور-محمود الطحان، ط٦، نشر وتوزيع دار التراث- الكويت، لسنة (١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م).

٨- الجرح والتعديل، لابن ابي حاتم (ت ٣٢٧هـ)، ط١، دار إحياء التراث العربي- بيروت، لسنة (١٣١٧هـ- ١٩٥٢م).

٩- سنن أبي داود، سليمان بين الأشعث أبو داود السجستاني (ت ٢٧٥هـ)، تحقيق- محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر- دمشق، د.ت.

١٠- سنن الترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي (ت ٢٧٩هـ)، تحقيق- محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي- بيروت، د.ت.

١١- سنن الدارقطني، علي بن عمرأبو الحسن الدار قطني البغدادي (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق- السيد عبدالله هاشم يماني المدني، دارل المعرفة- بيرت، لسنة (١٣٨٦هـ- ١٩٦٦م).

١٢- شرح التبصرة والتذكرة، للحافظ العراقي (ت ٨٠٦هـ)، تعليق وتقديم- محمد بن الحسين العراقي الحسيني، المطبعة الجديدة- فاس، العدد(٦٤)، لسنة (١٣٥٤هـ).
١٣- صحيح البخاري، لابي عبدالله محمدبن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، ط٣، تحقيق- الدكتور- مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير- اليمامة، لسنة(١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م).
١٤- صحيح مسلم، للإمام مسلم بن الحجاج والقشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، تحقيق- محمد فؤاد عبد الباقي، دار احياء التراث العربي- بيروت، د.ت.
١٥- الضعفاء والمتروكين للنسائي، احمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣هـ)، ط١، تحقيق- محمود ابراهيم زايد، دار الوعي- حلب، لسنة (١٣٦٩هـ).
١٦- علوم الحديث، لأبي عمرو بن الصلاح (ت ٦٤٣هـ)، ط٣، تحقيق- نور الدين عتر، دار الفكر- بيروت، لسنة (١٤٠٤هـ_ ١٩٨٤م).
١٧- فتح الباري شرح صحيح البخاري، للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق- محمد فؤاد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب، دار المعرفة- بيروت، لسنة (١٣٧٩هـ).
١٨- لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري (ت ٧١١هـ)، ط١، دار صادر- بيروت، د.ت.
١٩- مختار الصحاح، تأليف- محمد بن ابي بكر بن عبد الباقي الرازي (ت ٦٦٦هـ)، دار الرسالة- الكويت، لسنة (١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م).
٢٠- مسند ابي عوانة، لأبي عوانة يعقوب بن إسحاق الاسفراييني (ت ٢٤١هـ)، مؤسسة قرطبة- مصر، د.ت.
٢١- مسند الامام احمد، للامام احمد بن حنبل الشيباني (ت ٢١٤هـ)، مؤسسة قرطبة- مصر، د.ت.
٢٢- مصنف عبد الرزاق، لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت ٢١١هـ)، ط٢، تحقيق- حبيب الرحمن الاعظمي، المكتب الاسلامي- بيروت، لسنة (١٤٠٣هـ).
٢٣- معجم مصطلحات الحديث النبوي، للدكتور- رشيد عبد الرحمن العبيدي، سلسلة الدراسات الاسلامية المعاصرة- مطبعة ديوان الوقف السني- مركز البحوث والدراسات الاسلامية، لسنة (١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م).
٢٤- المغني في الضعفاء لامام شمس الدين الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق- نور الدين عتر، د.ت.

٢٥- مقدمة فتح الباري، للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق- محمد فؤاد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب، دار المعرفة- بيروت، لسنة (١٣٧٩هـ).
٢٦- المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، محمد بن إبراهيم بن جماعة (ت ٦٣٩هـ)، ط٢، تحقيق- الدكتور محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار المعرفة- دمشق، لسنة (١٤٠٦هـ).
٢٧- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للامام شمس الدين الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، ط١، تحقيق- الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل احمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية- بيروت، لسنة (١٩٩٥م).